

## دراسة تحليلية لواقع تأخر سن الزواج في الوطن العربي

### -الجزائر أنموذجا-

د. فتيحة كركوش

أستاذة بجامعة سعد دحلب-البلدية 2-الجزائر

د. نادية شرادي

أستاذة بجامعة سعد دحلب-البلدية 2-الجزائر

#### Résumé:

Le mariage est considéré comme l'unité de base de la vie sociale parce qu'il fait le maintien, l'équilibre et la stabilité de la société. Il organise les relations sexuelles et renforce les liens sociaux. En dépit de son importance et ses avantages, les sociétés arabes souffrent en ces dernières années d'une hausse augmentation au niveau des taux de personnes non mariées (l'âge tardif du mariage) et ce pour les deux sexes.

Selon des statistiques officielles, on remarque que le nombre de filles non mariées en Tunisie entre la tranche d'âge ( 20 à 40 ans) dépasse 79.9%, en Egypte atteint les neuf millions et en Algérie est au quatre millions.

De ce fait, nous allons tenter de diagnostiquer ce phénomène en se basant sur l'analyse de diverses causes (sociales, économiques et politiques...) avec illustration des études académiques, en se référant à la conception suivante :

1- Présenter les concepts clefs liés à cette thématique,

2- Exposer quelques études qui ont traités cette problématique dans le monde arabe,

3- Analyser le phénomène en Algérie en s'appuyant sur les statistiques fournies par des sources officielles,

4- dégager des recommandations en vu de traiter la problématique.

كلمات مفتاحية: الزواج، تأخر سن الزواج، الدراسات الأكاديمية.

## 1- مقدمة:

يعد موضوع الأسرة من حيث البحث في نشأتها وتكوينها ومشكلاتها من بين أهم المواضيع التي استحوذت على حصة الأسد في الدراسات النفسية والاجتماعية والتربوية. ولبناء الأسرة لابد من الزواج، حيث يمثل نظام الزواج تلك العلاقة المشروعة القائمة بين الرجل والمرأة في إطار قيم ومعايير يضبطها المجتمع.

فلولا وجود نظام الزواج الذي نظم الفطرة الإنسانية المشتركة لتساوى الإنسان مع غيره من الكائنات الأخرى في سبيل تلبية هذه الفطرة عن طريق الفوضى والشيوع، وحينها لا يكون الإنسان ذلك المخلوق الذي سواه الله ومنحه العقل والتفكير وسخر له عوالم كونه وهياً له مبادئ الروابط السامية التي يرتفع بها من حضيض الحيوانية وتدعوه إلى التعاون مع بني نوعه في عمارة الكون وتدبير المصالح وتبادل المنافع.

وعلى هذا الأساس، يعد الزواج من أهم النظم الاجتماعية ومن أخطرها شأناً في حياة الإنسان والمجتمع؛ فهو يتعدى كونه نظاماً تعاقدياً بين الجنسين يؤطره المجتمع معيارياً ليسمح من خلاله بالإشباع الجنسي بطريقة مشروعة ومقبولة اجتماعياً، وهو الأمر الذي يوفر جواً مقبولاً من التضامن والدفء العاطفي والنفسي بين أعضاء هذه الوحدة البنائية. وقد أوضح مصطفى الخشاب (1985) أن هذا النظام يُعبّر عن نسق من المعايير والسلوكيات الضبطية والتي بدورها تُعبّر عن موروثات المجتمع الثقافية، والتي من أهم عناصرها غريزة الاستمرار والديمومة التي تتجسّد في الزواج كآلية بنائية تعاقدية وظيفية.

ويشير موسى أبو حوسة (2001) إلى أن الزواج هو أهم العقود شأناً وأعظمها أثراً على الإطلاق في حياة الإنسان، فبالزواج يثبت النسب والتوارث وتنشأ روابط المصاهرة

بين الأسر ويخلق التواد بين المرء وزوجه، إذ قال الله عز وجل: "والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات" (سورة النحل، الآية 27). ومن هنا جاءت حكمة مشروعية الزواج لأن للشارع الحكيم في شريعة الزواج حكما سامية وإغراضا نبيلة من أهمها:

- عمران الكون وازدهاره عن طريق التناسل المنظم.

- الزواج هو المقوم الأول للأسرة، والأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع فإذا صلحت صلح المجتمع وإذا فسدت فسدت فسد المجتمع.

-الزواج هو الراحة الحقيقية للرجل والمرأة.

- بالإضافة إلى حفظ النوع الإنساني من أن تفتك بها الأمراض وأن تختلط الأنساب. من أجل ذلك كله حث الإسلام على الزواج ودعا إليه في كثير من نصوصه.

غير أن الزواج كظاهرة اجتماعية تعرض لسيرورات التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والحضاري وذلك بإفراز ظاهرة جديدة تجلت بظاهرة تأخر سن الزواج أو العزوبة لدى الشباب، حيث أوضح وافي (1999، ص19) بشأنها "أنها تكون على ضربين: عزوبة يوجبها ويفرضها نظام اجتماعي وديني، وعزوبة لا علاقة لها بنظام اجتماعي؛ إنما نتيجة للتغيرات والتطورات الحديثة التي اعترت وأصابته البناء الاجتماعي".

ومن هذا المنطلق، نتساءل عن جملة المسببات التي عملت على إفراز مثل هذه الظاهرة في المجتمعات العربية وتحديدا في المجتمع الجزائري؟ وعن الكيفيات التي نقي بها الشرائح الشبانية من الآثار السلبية لهذه المشكلة؟.

ومن ثمة، تتجلى أهمية هذه الدراسة في:

- كونها دراسة تبحث في مسببات هذه الظاهرة والعمل على تحليلها وتشخيصها في البلدان العربية بناء على مرجعية علمية.

- التعرض إلى إبراز المساحة الواسعة التي احتلها ظاهرة تأخر سن الزواج في الوطن العربي بالاعتماد على إحصائيات رسمية مستمدة من مختلف الهيئات الحكومية والدولية.

- السعي إلى تقديم بعض التوصيات التي قد تساعد في معالجة الظاهرة والوقاية منها ومن مختلف آثارها سواء على الفرد أو الأسرة والمجتمع.

## 2- تحديد أهم مفاهيم الدراسة:

من المفيد-قبل أن نعالج هذا الموضوع- أن نحدد المفاهيم الأساسية الواردة بهدف توضيح الرؤية وضبطها بصورة تسمح لنا بالفهم الجيد دون لبس، ولعل مفهوم الزواج ومفهوم تأخر سن الزواج من أبرز المفاهيم المتداولة.

### 1.2. مفهوم الزواج:

يعد الزواج نظام اجتماعي الذي ارتضاه المجتمع الإنساني منذ القديم لتقوم عليه علاقة الرجل بالمرأة منظمًا لحدود هذه العلاقة ومداها وأثرها بالالتزامات المتبادلة والحقوق المزدوجة لكل واحد منهما. حيث عرفه ميشل دنكن (1981، ص138) بأنه "مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها التي تختلف من حضارة إلى أخرى، فهو العلاقة الجنسية التي تقع بين شخصين مختلفين في الجنس يشرعها ويبرر وجودها المجتمع".

وفي قانون الأسرة الجزائري (1984) في المادة الأولى منه تنص على أن: "الزواج هو عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب".

### 2-2. مفهوم تأخر سن الزواج:

من وجهة نظر القانونية، عرّف قاموس المحيط (بدون سنة، ص 141) العزوبة "أنها الحالة الخاصة بغير المتزوجين، وعندما تطول هذه الحالة عند الأنثى وتكبر في السن تستخدم في المجتمع العربي كلمة "العنوسة" بمعنى عزوبة الإناث اللواتي تخطين سن الزواج العادي".

وحدد قانون الأسرة الجزائري (1984) في المادة السابعة السن التي تؤهل الفرد لتحمل أعباء الزواج والتي تنص على "أن تكتمل أهلية الرجل في الزواج بإتمام 21 سنة والمرأة بإتمام 18 سنة وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة.

وتنقسم العنوسة إلى عنوسة قسرية وعنوسة اختيارية حيث يقصد بالعنوسة القسرية حالة عدم الزواج بسبب ضغوط قاهرة تمنع الفتاة من الزواج رغم رغبتها فيه بينما العنوسة الاختيارية فتظهر في الرغبة الذاتية للمرأة في عدم الزواج دون خضوعها لضغوط قاهرة وتتغذى هذه الوضعية من العديد من العوامل (الطموح العلمي، الحرية الفردية، الشخصية النرجسية).

ويعني المفهوم في مضمونه تجاوز السن المحددة والملائمة للزواج التي يفرضها المجتمع.

### 3- السياق التحليلي:

شهدت المجتمعات العربية في الآونة الأخيرة تزايدا ملحوظا في نسبة العنوسة والتي لم تكن موجودة في السابق بمثل هذا الشكل المرعب خاصة وأن المجتمعات العربية تفضل الزواج المبكر.

وقد أوضحت كل من هدى رشاد وماجد عثمان (2005) أنه كثيرا ما ركز الانتباه إلى توقيت الزواج في العالم العربي بصفة عامة على الإناث لأن تأخر زواجهن يترتب عليه انخفاض معدلات الخصوبة لكن في الآونة الأخيرة أثرت مخاوف تتعلق بالآثار الاجتماعية الناجمة بسبب ارتفاع تكاليف الزواج وما يترتب عن ذلك من تأخر الزواج عند الشباب من الذكور، وأضاف سينجرمان (2007) أن ذلك أدى إلى اجبار الشاب المقبل على الزواج وأسرته على

تحمل حوالي 70% من إجمالي تكاليف الزواج وساهم ارتفاع التكاليف مقارنة بدخول الشباب في تأخر زواجهم.

ومن أجل إلقاء الضوء بصورة موضوعية على هذه الظاهرة، سنعمل على رصدها من جذورها ونحدددها في إطارها الأكاديمي العلمي. وعلى هذا الأساس، يعد الاطلاع على الدراسات السابقة مرجعية معرفية وإطاراً لا غنى عنه، حيث يساعدنا على معرفة واقع الظاهرة والإحاطة بتفاصيلها خاصة وأننا سندعم ذلك بالكثير من المعطيات الإحصائية في مختلف دول الوطن العربي.

### 3-1. حجم الظاهرة على مستوى الدراسات الأكاديمية:

عملنا على مستوى عرضنا لبعض الدراسات السابقة على تبويبها وفق صدورها الكرونولوجي وأن نقدمها في شكل فسيفسائي يُظهر مدى تواجد ظاهرة تأخر سن الزواج في البلدان العربية (سوريا، مصر، تونس، الإمارات، الجزائر...) آخذين بعين الاعتبار أهم نتائج تلك الدراسات.

-دراسة عبد الرب نواب الدين آل نواب (1987) من الجامعة السعودية "تأخر سن الزواج أسبابه وطرق علاجه على ضوء القرآن الكريم والسنة المطهرة".

تكونت عينة البحث من 200 طالب وطالبة وخلصت إلى وجود مجموعة متفاعلة من الأسباب في تفجير الظاهرة: أسباب اجتماعية (عدم الرغبة في الاقتران بالقرب، قلة الشباب الملتزم...) أسباب ثقافية (طول مدة التعليم، حب المفاخرة...)، أسباب نفسية (الخوف من المستقبل، الهروب من تحمل المسؤولية..) وأسباب اقتصادية (غلاء المهور، غلاء المعيشة، البطالة...) وخلصت الدراسة إلى تعزيز وترسيخ المعايير الشرعية لاختيار الزوج والتعاون الاجتماعي والأسري وتعدد الزوجات وتخفيف المهور.

ومن جهته، أوضح عبد المنعم عبد الله (2005) أن الدراسات التي أقيمت في السعودية تشير إلى أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى تأخر سن الزواج يمكن جمعها في العناصر التالية:

- إقبال المرأة على التعليم حيث تشكل نسبة النساء في مراحل التعليم المختلفة واللواتي تجاوزن سن العشرين بدون زواج حوالي 70% من السعوديات،

- انشغال المرأة بالوظيفة حيث تمثل نسبة النساء الموظفات المتزوجات واللواتي تزيد أعمارهن عن 28 سنة حوالي 44%،

- إصرار الأهل على تزويج بناتهم من شباب يماثلونهن من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

- دراسة إبراهيم مبارك الجوير (1995) من الجامعة الامارتية "تأخر الشباب الجامعي في الزواج في دولة الإمارات العربية المتحدة: المؤثرات والمعالجة".

تكونت عينة البحث من 75 طالبا وطالبة. وتمحورت أهم النتائج في أن نسبة 52.70 % من أفراد العينة ترى أن قلة الدخل الأسري له تأثير كبير في عزوفهم عن الزواج، وأن نسبة 36.70 % ترى أن مواصلة التعليم يعد عائقا أمامهم عن الإقدام عن الزواج.

- دراسة عبد الخالق يوسف الختانة (1997) من الجامعة الأردنية "تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور-دراسة ميدانية على عينة من الأسباب في مدينة الحص في الأردن".

شملت عينة البحث 324 شخصا تجاوزت أعمارهم السابعة والعشرين عاما ولم يتزوجوا. وخلصت إلى أن 71.90 % من أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية (27-30) وأن 70 % من العينة ترى أن تكاليف الحياة سبب في تأخر الزواج. كما ترى نسبة 35% أن ارتفاع المستوى التعليمي لدى الفتاة سبب في تأخر سن الزواج.

- دراسة منصور الرفاعي عبيد (2000) من جامعة مصر "العنوسة رؤية إسلامية اجتماعية لحل مشكلة الفتاة العانس".

تناولت هذه الدراسة الأسباب المؤدية لانتشار العنوسة في المجتمع المصري والتي تسببت في انتشار الخرافات واتجاه الناس نحو العرافين بحثا عن الحل. وترجع الدراسة أسباب المشكلة إلى عزوف الشباب عن الزواج وتفضيله للحياة العزوبية. إضافة إلى غلاء المهور وعدم قدرة الشاب على الحصول على شقة وتدني الأجور والمرتبات وانتشار البطالة وتفضيل الزواج من الأجنيات للحصول على تأشيرة الإقامة وسهولة الزواج من حيث التكاليف.

- دراسة ناقولا جهاد دياب (2003) من جامعة سوريا "العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب و انعكاساته".

ربطت الباحثة الظاهرة بارتفاع تكاليف الزواج وقلة فرص العمل وتدخل الأهل، إضافة إلى ارتفاع سنوات التعليم. كما أكدت إلى أن للعوامل المادية تأثير كبير لا يستهان به في توليد المشكلة.

### - دراسة عبد الحكيم أسابع(2006) "العنوسة تهدد الأسرة العربية: الأسباب الأثار الحلول"

تعالج هذه الدراسة النظرية الظاهرة في الوطن العربي. وخلص الباحث إلى أن المجتمع الجزائري عرف تحولات عميقة مست مختلف جوانبه وأفرزت العديد من الأشكال والتناقضات على جميع الأصعدة، وأهمها تلك التي طرأت على نظام الزواج، حيث شهد هذا الأخير تغيرا ملحوظا من حيث السن وأسلوب الاختيار والمراسيم والمسكن وغيرها. وتغيرت نظرة الجزائري إلى الزواج من حيث معناه ودلالته في خضم التحولات التي شهدتها الأسرة والمرأة في حد ذاتها. وهو الأمر الذي أدى إلى تفاقم نسبة العنوسة في المجتمع.

### - دراسة جلال السناد(2007) من جامعة سوريا "تأخر سن الزواج لدى السباب الجامعي"

أعطى أفراد العينة (400 طالب وطالبة) الأهمية الكبرى لمشكلة السكن وغلاء الإيجار، يلي ذلك إيمانهم بان الزواج قسمة ونصيب، وارتفاع تكاليف المعيشة والحياة وفقدان الوالدين أو أحدهما ومسؤولية الفتى أو الفتاة عن تربية الأخوة، وعدم رغبة الزوجة بالسكن مع أهل الزوج وغلاء المهور ومواصلة التحصيل العلمي.

### -دراسة أماني مسعودة (2007) من جامعة سوريا "العنوسة أسبابها وتأثيراتها على شخصية المرأة"

من بين أهم نتائج هذه الدراسة أنها خلصت إلى أن عدم تناسب متطلبات الحياة المادية مع دخل الفرد خاصة فيما يتعلق بتكاليف الزواج والسكن يعد من الأسباب الرئيسية لانتشار العنوسة؛ بل أن للأسرة دور في العنوسة من حيث أنها تسمح بالاختيار الشخص للفتاة إلا أنها تفرض مهر غالي على الشاب المتقدم. إضافة إلى ذلك ما تفرزه العنوسة من آثار سيكولوجية سلبية على العانس.

## دراسة آمال بن عيسى (2008) "ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري"

توصلت الدراسة إلى أن 81.82% من مجموع المبحوثات يعتبرن أن غلاء المعيشة له دخل في العنوسة، ونسبة 86.78% ترى أن حفلات الزواج مبالغ فيها، كما احتلت البطالة وأزمة السكن المراتب الأولى من حيث أنها اعتبرت من بين معوقات للزواج وذلك بنسب 71.07% و61.65% على التوالي.

نلاحظ أنه رغم بعض خصوصية المجتمعات إلا أنها تعاني من هذه الظاهرة بنفس المستوى وحتى وان اتفقنا مبدئيا على أهمية الجانب المادي في إقامة وإقرار الزواج، فإننا نعيد ونذكر أن بعض المجتمعات التي تعرف تحسنا ملحوظا في الدخل مقارنة بدول عربية أقل دخلا فإنها بدورها تعاني مشكلة تأخر سن الزواج؛ وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التفكير في متغيرات أخرى ضمن تفسيرنا للظاهرة والالتفات لعوامل أخرى نفسية واجتماعية، لأن العالم العربي لم يعرف منذ فترات خلت ارتفاعا ورفاهها وبذخا ومع هذا لم يعرف العنوسة بهذا الشكل الرهيب، ومعنى ذلك أن العوامل الاجتماعية أصبحت تأخذ النصيب الأكبر في تفسير هذا العزوف عن الزواج خاصة وأن الدول العربية مرت بتقلبات متلاحقة مست عمليات التكيف الصحيح والذي لا محالة قد أثر على تصورات ورؤى الشباب للزواج أيضا.

فمع نهاية الاستعمار -كل الدول العربية أخذت استقلالها في فترات متفاوتة- ومرورا بالإصلاحات التي تلتها، ثم وصولا إلى العولمة ودخول السوق العالمية لم يفلح العالم العربي في تشرب وإدماج هاته التغيرات. حيث أصبح الفرد يولي أهمية للماديات على أساس المنفعة والمصلحة؛ وهو الأمر الذي يعبر عن ضعف تكيف المواطن العربي عموما مع هذه التغيرات وللانفتاح الذي من المفروض جاء ليُسهل حياة الناس لا أن يزيدها سوءا، وهو الأمر الذي انعكس على مشروع الزواج الذي لم يعد من أولويات اهتمامات الشباب لأنه ضعف معناه كمنظم للتناسل وحافظ للاستقرار وموحد للعلاقات، وأصبح عدم الفهم الذي يشوب الحياة يلقي بظلاله على الاختيارات الشخصية لأن هذا العزوف أغلبه اختاري مُقتنع وأغلب التفسيرات هي حجج لعدم الالتزام كما ظهر ذلك جليا في معظم الدراسات وهذا ما انطوى على حلول أخرى ترقيعية لسد العجز الظاهر في مواجهة تأثيرا التغير حتى أن أحلام الشباب -بسبب قسوة المعيشة- تمركزت في الهجرة والبحث عن سبل أفضل لتحسين المعيشة وغالبا ما يلجئون قصد تحقيق ذلك لوسائل غير مشروعة.

### 2-3 حجم الظاهرة على المستوى الإحصائي:

تعتبر الإحصائيات ضرورة أساسية لرصد واقع الظواهر الاجتماعية، فهي تعكس مدى تواتر الظاهرة التي نحن بصدد دراستها (سن تأخر الزواج). وعلى الأساس، سنعمل على تقديم بعض الأرقام حسب المسوح المتوفرة في الوطن العربي من المصادر الرسمية والبيئات الدولية.

وفي هذا السياق، أشار حسن صديق (2000) إلى أن عدد الذين لم يتزوجوا في مصر وصل 9 ملايين وكذلك في السعودية، ووصلت النسبة إلى 85% في العراق بسبب الحروب، وبلغت في لبنان لدى الذكور الذين لم يتزوجوا إلى 65.1%، وفي سوريا وصلت إلى 50% ووصل عدد الإناث اللواتي لم يتزوجن في الجزائر إلى 4 ملايين فتاة.

#### تونس:

حسب إحصائيات مسح السكان في تونس عام 2000، ذكّر عبد الرب آل نواب (1987) أنه بلغت نسبة الإناث غير المتزوجات واللواتي أعمارهن من 20 إلى 40 سنة 79.9% من مجموع هذه الفئة العمرية في حين انتقلت نسبة الإناث العازبات في الفئة العمرية 25 و29 سنة من 24.6% سنة 1984 إلى 37.7% سنة 1994 لتصل إلى 43.75% سنة 2000 أي أنه خلال ستة سنوات ارتفعت العنوسة بنسبة 10% كما تأخر سن الزواج عند الشباب إلى حدود 32 سنة وعند الإناث إلى 29 سنة.

وأشار عبد المنعم عبد الله (2005) إلى وجود دراسة أنجزها الديوان الوطني للأسرة والعمران التونسي تُظهر أن نسبة العزاب في تونس في ارتفاع مستمر بين الذكور والإناث حيث ارتفعت هذه النسبة من 44.5% سنة 1994 إلى 48.5% سنة 2001 عند الذكور وارتفعت هذه النسبة عند الإناث من 35% إلى قرابة 40% خلال نفس الفترة.

وفي مجلة القدس العربي (2005) كشفت آخر الإحصائيات الرسمية التي وردت للتعداد العام للسكان في أواخر سنة 2004 بأن العنوسة في تونس بلغت 30 لترتفع عدد العازبات إلى

أكثر من مليون و300 ألف امرأة من مجموع 4 ملايين و900 ألف أنثى مقارنة مع نحو 990 ألف عازبة عام 1994.

### مصر:

مع زيادة عدد السكان في مصر وزيادة المشاكل الاقتصادية والبطالة تزايدت أيضا العنوسة بين الفتيات والشباب، حيث يشير إحصاء السكان لعام 2000 إلى أن عدد العزاب قد تجاوز تسعة ملايين شابا.

وأكد عبد المنعم عبد الله (2005) أن تقرير تابع لإحصاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أقر بوجود في مصر 8.6 مليون فتاة ما بين 18 و35 سنة غير متزوجة من بين هذه النسبة هناك 3.5 مليون فتاة في المرحلة العمرية من 25 إلى 30 سنة، وتجاوز عدد الفتيات غير المتزوجات في المرحلة العمرية من 30 إلى 35 سنة 2.5 مليون فتاة، وكان نصيب العاصمة (القاهرة) من هذه النسبة حوالي 88% من العدد الإجمالي للفتيات غير المتزوجات.

كما كشفت دراسة رسمية أعدها الجهاز المصري للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع نسبة غير المتزوجين بين الشباب المصري إلى 37% وأن عدد الذين تجاوزوا سن الخامسة والثلاثين وصل إلى أكثر من 9 ملايين من تعداد السكان البالغ 64 مليون نسمة، بينهم 3 ملايين و773 فتاة وقرابة 6 ملايين شاب غير متزوج (\*).

ولمزيد من التوضيح، فقد ارتفع متوسط سن زواج الشباب في مصر خلال النصف الأخير من القرن الماضي من حوالي 24 سنة إلى 29 سنة والإناث من 18 سنة إلى 23 سنة. وأثار هذا الارتفاع قلق المجتمع المصري الذي ينظر إلى الزواج على أنه المؤشر الرئيسي الذي يدل على وصول الشاب إلى سن الرشد. ويرفض بشدة العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج. وأوضح سينجرمان (2007) في هذا السياق أن البحوث أكدت أن تكاليف الزواج هي إحدى المعوقات الرئيسية للزواج في مصر خصوصا تكاليف الحصول على سكن التي تكلف حوالي ثلث إجمالي تكاليف الزواج.

### السعودية:

كشفت أرقام رسمية عن وزارة التخطيط -حسب ما ذكره عبد المنعم عبد الله (2005)- أن المجتمع السعودي بدأت تتفشى فيه بشكل كبير ظاهرة تأخر سن الزواج إضافة إلى تزايد حالات الطلاق، وأرجعت هذه التقارير ذلك إلى ارتفاع تكاليف الزواج والمهور فضلا عن تراجع فرص العمل وتزايد البطالة.

ومن جهتها، أشارت صبيح إنصاف (2003) إلى أن الإحصائيات الرسمية التي أصدرت سنة 1999 أظهرت أن ثلث عدد الفتيات السعوديات بلغن سن الزواج وأن عدد من تجاوزن سن الزواج (30 سنة) قد بلغ حوالي مليون و529 ألفا و418 فتاة، واحتلت منطقة مكة المكرمة أعلى نسبة في عدد العوانس بوجود 396248 فتاة ثم منطقة الرياض بـ32427 فتاة. وفي المنطقة الشرقية 228093 فتاة ضم منطقة عسير بـ130812 فتاة، تليها المدينة المنورة بـ95542 فتاة.

كما بينت الإحصائيات أن عدد المتزوجات في السعودية بلغ مليونين و638 ألف و574 امرأة من مجموع عدد الإناث البالغ أربعة ملايين و572 ألفا أنثى. كما وجد أن ما بين عشر وخمس عشر حالة زواج السعوديين من أندونيسيات شهريا وتبلغ أحيانا 25 زيجة. (\*\*)

### سوريا:

كشفت الأرقام المنشورة أن أكثر من 50% من الشباب السوري الذين وصلوا إلى سن الزواج عازفون عنه أو أنهم في حالة عجز بسبب ضعف قدرتهم المادية على توفير المسكن اللائم للزواج. (\*)

وحسب عبد المنعم عبد الله (2005) فقد جاء عن أرقام المجموعة الإحصائية السورية لسنة 1995 أن 82.4% من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن 20 و 40 سنة لم يتزوجن أبدا و 60% من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 25 و 29 سنة لم يتزوجن أبدا أيضا. بينما بلغت نسبة اللائي تخطين 34 سنة دون زواج 37.2% ووصلت نسبة اللواتي تجاوزن 39 سنة بدون زواج 21.3% وهو ما يعني أن أكثر من نصف النساء غير متزوجات.

ونفس الوضع نجده في مختلف الأقطار العربية بخصوص ظاهرة تأخر سن الزواج، فحسب إحصائية منشورة "المستقبل" سنة 2001، أكد عبد المنعم أسابيع (2006) وجود في المجتمع العراقي مليون امرأة غير متزوجة يتعدى سنها 35 سنة، وفي الأردن أظهرت جريدة "العفاف

الخيرية" ارتفاع نسبة العنوسة بين الإناث وصلت إلى نحو 1661120 فتاة غير متزوجة يزيد أعمارهن عن 30 سنة.

من خلال كل ما سبق نستنتج أن الظاهرة أخذت فضاءات جد واسعة في الأوطان العربية برغم بعض الفوارق في الإحصائيات وذلك تبعاً للظروف التي تعيشها تلك المجتمعات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

بعد أن قدمنا حجم الظاهرة في مختلف الأوطان العربية إحصائياً، سننرجع إلى إبراز حجم ظاهرة تأخر سن الزواج في الجزائر بنوع من التفصيل والتحليل على اعتبارها أنموذجاً نسعى إلى طرحه في هذا المقام.

### الوضع في الجزائر:

تشير أرقام الديوان الوطني للإحصائيات وكذا الصحف الوطنية إلى وجود أزيد من تسعة ملايين فتاة عانس بلغت سن الزواج وأن 93 % منهن بلغن سن اليأس وتجاوزن 35 سنة. وهو ما يجعل الجزائر في مقدمة الدول العربية التي تعاني من الظاهرة حسب ما أشار إليه عبد الحكيم أسابيع(2005).

كما أن العنوسة في الجزائر تختلف من ولاية إلى أخرى تتصدر ولاية الجزائر الصدارة، إذ أحصى الديوان الوطني للإحصائيات أكثر من مليون ونصف في العاصمة وحدها من كلا الجنسين. في حين تشهد الولايات التي ينتشر فيها المذهب الاباضي (غرداية وورقلة والوادي) انخفاضاً في نسبة العنوسة وهو أمر مرتبط بعادات هذه المناطق التي تشجع الزواج المبكر والزواج الجماعي. ويوضح جدول (01) سن الزواج حسب مختلف المناطق سنة 1998:

السن حسب الجنس		المنطقة
الذكور	الإناث	
31.79	27.9	المناطق الداخلية (المدن)
30.77	27.18	ضواحي المدن
29.97	26.86	المناطق المبعثرة

27.60	31.30	المعدل الوطني
-------	-------	---------------

### جدول (01): سن الزواج حسب مختلف المناطق سنة 1998

يوضح لنا هذا الجدول سن الزواج لدى الذكور والإناث حسب المناطق المختلفة، إذ نجد أن هناك ارتفاع مهم في معدل سن الزواج بالمدن الداخلية مقارنة بالمناطق المبعثرة حيث نجد 31.79 سنة مقابل 29.97 سنة بالنسبة للذكور ونجد 27.90 سنة مقابل 26.86 سنة بالنسبة للإناث خلال سنة 1998. ويتالي نجد أن معدل الزواج مرتفع بالمدن مقارنة بالأرياف لدى الجنسين.

وهذا التفاوت راجع إلى أن المناطق المبعثرة أي أن الريف ليس به مشكل للسكن وكذا الزواج أقل تكلفة من الزواج الموجود في المدن.

وفي هذا السياق، نقدم الجدول (02) الخاص بتطور معدل الخام للزواج (أي نسبة عدد الزيجات على العدد الوسيط للسكان خلال سنة معينة) من 1990 إلى 2005، وذلك حسب ماورد عن المعطيات الإحصائية لسنوات 1998 و2003 (Donne Statistique, 1998, 2003):

السنوات	عدد الزيجات	معدل الخام للزواج
1990	149345	5.97
1991	151467	5.91
1992	159380	6.07
1993	153137	5.69
1994	147954	5.38
1995	152786	5.48
1996	156870	5.49
1997	157831	5.43
1998	157298	5.36
1999	163126	5.45
2000	177548	5.84
2001	194273	6.30
2002	218620	6.67
2003	240463	7.55
2004	-	8.28

جدول(02):تطور معدل الخام للزواج من 1990 إلى 2005 (بالألف)

\*معدل الزواج يحسب: عدد الزيجات في سنة ما، على عدد السكان في منتصف السنة.

تُظهر القراءة الأولية للجدول (02) أن المعدل الخام للزواج عرف بالفعل تراجعاً خلال التسعينات إذ انتقل من 5.97 بالألف سنة 1990 إلى 5.38 بالألف سنة 1994.

وخلال سنة 1998 بلغ معدل الخام للزواج حوالي 5.36 بالألف مسجلاً بذلك تراجعاً قُدر بحوالي 0.21 نقطة ويمكن إرجاع هذا إلى ارتفاع متوسط العمر عند الزواج لدى النساء حيث بلغ 27.7 سنة خلال عام 1998. ثم نجد أن عدد الزيجات ارتفعت في الفترة الممتدة ما بين 1999 إلى غاية 2005 زيادة قدرها 3.05 نقطة خلال 6 سنوات، وقد يعود ذلك إلى الحالة الأمنية المستمرة وانخفاض في معدل البطالة.

كما يعد متوسط الأعمار عند الزواج الأول مؤشراً يسمح بمعرفة مدى تقدم أو تأخير سن الزواج، وهذا ما سنعمل على تقديمه في الجدول (03) الذي يوضح تطور سن الزواج الأول حسب الجنس خلال فترة 1948 و2002:

السن عند الزواج الأول			السنوا ت
الفرق	الإناث	الذكور	
05.00	20.8	25.8	1948
05.50	19.70	25.20	1954
05.40	18.40	23.80	1966
05.10	19.30	24.40	1970
04.40	20.90	25.30	1977
05.30	22.10	27.40	1984
05.50	22.10	27.60	1985

04.00	23.70	27.70	1987
04.40	25.80	30.20	1992
03.70	27.60	31.30	1998
04.30	29.6	33.0	2002

### جدول (03): تطور متوسط الأعمار عند الزواج الأول حسب الجنس

نلاحظ على مستوى هذه الإحصائيات المقدمة في الجدول (03) أن النمط العام للزواج عرف تغيرات هامة، فبعدما كان يتميز بزيجات مبكرة إلى غاية الثمانينات سجلنا فيما بعد تأخرا معتبرا في متوسط الأعمار عند الزواج الأول. كما أن سن الزواج كان في حدود 20 سنة لذكور ذلك في سنة 1954 أما الإناث فقد بلغ سن الزواج لديهن في نفس السنة 19.70 سنة لينخفض هذا السن إلى 23.80 سنة لدى الذكور و 18.40 سنة لدى الإناث في 1966 ليصل في 1970 إلى 24.40 سنة لذكور و 19.30 سنة للإناث.

تميزت هذه الفترة (1970-1954) بانخفاض في السن عند الزواج الأول لدى الجنسين، وما يفسر ذلك هو ارتفاع عدد المواليد.

يظهر تأخر سن الزواج بحوالي 4 سنوات خلال عشرية واحدة (1987-1998): فبعدما كان سن الزواج الأول لدى النساء في 23.7 سنة 1987 ارتفع في سنة 1998 إلى 27.6 سنة. وانتقل هذا المؤشر بالنسبة للرجال من 27.7 إلى 31.3 سنة خلال نفس الفترة. ونجد أنه خلال سنة 2002 قد بلغ متوسط العمر عند الزواج لدى الإناث بحوالي 29.6 سنة وعند الرجال بحوالي 33.0 سنة وهو ارتفاع ملحوظ في الوثيرة.

ومن المؤكد أن هذا التأخر في سن الزواج لدى الشباب الجزائري هو تعبير عن جملة من المشكلات التي يعاني منها (البطالة، السكن....) والتي أثرت بطريقة سلبية على تفكيره واتجاهاته نحو الزواج وتكوين أسرة.

ولتدعيم هذه الأفكار، نعرض جدول (04) الذي يمثل متوسط عمر العزوبية عند الزواج حسب الجنس طبقا لتعدادات سنوات 1966 و1977 و1987 والمسح الجزائري لصحة الأم والطفل لسنة 1992، وذلك حسب ما جاء عن الديوان الوطني للإحصاء:

الفرق	الإناث	الذكور	تاريخ الإسناد
5.5	18.3	23.6	1966
4.4	20.9	25.3	1977
3.9	23.7	27.6	1987
4.2	25.9	30.1	1992

جدول (04): بيانات تعدادات 1966 و1977 و1987.

نلاحظ من الجدول (04) أن عمر العزوبية عند الزواج قد اظهر تغيرات واضحة منذ سنة 1966 إلى غاية 1992 حيث ارتفع بين الإناث من 18 إلى 26 سن، وبين الذكور من 24 إلى 30 سنة. ويعتبر هذا الارتفاع طبيعيا في ضوء التغيرات الثقافية والاجتماعية التي حدثت في تلك الفترة الزمنية مثل زيادة نسبة المتعلمات والأزمة الاقتصادية ومشكلة البطالة.

وحسب معطيات الحالة المدنية للسكان على المستوى الوطني يتضح أن ظاهرة الزواج في تغير مستمر، حيث تتميز بارتفاع نسبة العزوبة وبالتالي انخفاض معدلات الزواج، إذ في سنة 1977 كان هناك ثلاثة عزاب مقابل عازبة واحدة وفي سنة 1989 أصبح مقابل كل عازب عازبتين.

ومن خلال المعطيات الواردة عن وزارة الصحة (2003) وبعض المسوح (ENSP) سنة 1971 (ENAF) سنة 1986 (EASME) سنة 1992 (EASF) سنة 2002، يظهر جليا زيادة نسبة العزوبة عبر الزمن بالنسبة للذكور والإناث معا وهو ما يُظهره الجدول (05).

الحالة المدنية									المتغيرات
الأرامل		المطلقون		المتزوجون		العازبون			
الجنس		الجنس		الجنس		الجنس			
أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	فارق	أنثى	ذكر	
15.9	1.5	3.8	1.2	63.8	63.6	17.2	16.5	33.7	(ENSP)1970

10.0	1.0	2.5	0.7	57.2	55.2	12.8	30.3	43.1	(ENAF)1986
10.0	0.7	2.0	0.4	46.4	43.7	11.5	43.6	55.2	(RGPH)1987
7.8	0.6	1.9	0.4	42.4	40.0	10.9	48.1	59.0	EASE)1992 (M
5.1	0.4	1.2	0.3	31.8	30.0	7.2	61.8	69.0	(RGPH)1998
7.2	0.8	2.0	0.4	46.2	45.2	8.9	44.7	53.6	(EAST)2002

جدول (05): تطور الحالة المدنية لمختلف المراحل حسب الجنس

قراءة الجدول (05) تبرز مدى ارتفاع نسبة العزوبة لدى النساء من حوالي 16.5 % سنة 1970 إلى 61.8 % سنة 1998 أي أنها تضاعفت ثلاث مرات بالتقريب، وانتقلت عند الرجال من 33.7 % إلى 69 % خلال نفس الفترة.

ويترجم ارتفاع العزوبة بانخفاض نسبة الأشخاص المتزوجين خاصة لدى الرجال، فقد انخفضت النسبة من 63.6 % سنة 1970 إلى 47.8 % سنة 1998 لتصل إلى نسبة 45.2 % سنة 2002. أما عند النساء فقد انتقلت نسبة المتزوجات من 63.8 % إلى 49.6 % سنة 1998 لتصل إلى 48.1 % سنة 2002.

ومن جهة أخرى، شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1987 إلى غاية 2002 ارتفاعا ملحوظا في نسبة العزاب، وهو ما نوضحه في الجدول (06):

إناث				ذكور				الجنس العمر
2002	1998	1992	1987	2002	1998	1992	1987	
98.1	97.4	96.4	90.3	99.8	99.9	99.8	99.2	19-15
83.4	76.5	70.4	52.1	98.4	97.2	95.7	98.1	24-20
57.5	45.3	34.8	22.1	85.3	77.7	77.7	49.3	29-25
33.7	22.4	13.2	9.1	53.6	37.9	37.9	16.2	34-30
16.16	11.2	6.45	4.3	18.9	12.7	12.7	5.9	39-35
9.2	5.4	3.1	2.1	4.3	4.4	4.4	2.9	44-40

3.8	3.1	1.9	1.4	2.3	2.3	2.3	2.4	49-45
-	1.7	1.6	1.3	1.3	1.5	1.5	2.4	54-50
-	1.2	0.6	1.2	0.9	1.1	1.1	1.9	59-55
-	1.0	0.4	1.5	0.3	1.0	1.0	2.2	64-60
-	1.0	0.8	3.0	-	1.0	1.0	3.9	65 فما فوق
-	40.5	48.1	43.6	-	51.1	51.1	55.1	مجموع

### جدول(06): تطور نسبة العزوبية حسب الجنس من 1987 إلى 2002

يتضح أن عدد العزاب في تزايد مستمر عبر كل السنوات المسجلة: ففي الفئة العمرية (25-29 سنة) انتقلت نسبة العزاب من 49.3 % سنة 1987 إلى 85.3 % سنة 2002 عند الذكور.

كما أنه يمكن أن نرجع ارتفاع نسبة النساء العازبات في فئتي (20-24) و(25-29) إلى اهتمام كل من الجنسين برفع مستواهم التعليمي ثم السعي للحصول على عمل مناسب. إضافة إلى مجموع التحولات التي تعيشها منظومة القيم في المجتمع الجزائري وكذا تدني الدخل الشهري وأزمة السكن؛ وهي أمور تمثل عائقا أمام إقبال الشباب على الزواج وهذا من شأنه أن يتسبب بالضرورة في تأخر سن زواج المرأة وتعيسها.

ما يمكن بلورته بخصوص الوضع في الجزائر، أن مجموع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة أثرت تأثيرا سلبيا على سلوكات الأفراد والجماعات خاصة فيما يتعلق بقضايا الزواج والحياة الأسرية. فانتشار البطالة وانخفاض الرواتب والأجور الذي صاحب ضعف القدرة الشرائية للمواطنين كانت بمثابة معوقات أمام رغبة الشباب في الاستقرار وبناء أسرة خاصة وأن تكاليف الزواج في ارتفاع محسوس جدا بما فيه مهر العروس والهدايا المقدمة لها ونفقات العرس وغيرها من المصاريف التي تثقل كاهل الشاب.

ولتأكيد هذه العلاقة، فإن الجدول (07) يوضح توزيع معدل البطالة تبعا للحالة المدنية والجنس (%) حسب المعطيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات(2006):

المجموع	الجنس		الجنس الحالة المدنية
	أنثى	ذكر	
4.2	4.1	4.2	حالة زواج
26.9	29.0	26.5	حالة عزوبية
9.7	8.5	12.9	حالات طلاق وانفصال
2.9	2.5	4.6	حالات ترميل
15.3	17.0	14.9	المجموع

الجدول (07): توزيع معدل البطالة تبعا للحالة المدنية والجنس (%).

نلاحظ، إذن، أن الجزائر تشهد ارتفاعا ملحوظا لظاهرة العنوسة، فحسب الإحصائيات فإنه توجد 200 ألف فتاة عانس سنويا. وفي حالات غياب الوازع الديني والأخلاقي وضعف الشخصية قد تتجه هؤلاء الفتيات إلى ممارسة العلاقات غير الشرعية.

ومن خلال دراسة أنجزها (CENEAP) حول الأمهات العازبات والولادات خارج مؤسسة الزواج نجد توزيع الأمهات العازبات حسب السن وفق ما يُظهره الجدول (08):

النسبة المئوية	العدد	سن الأمهات العازبات
0.23	02	أقل من 15 سنة
0.92	18	20-16 سنة
12.03	105	25-21 سنة
23.60	206	30-26 سنة
21.31	186	34-30 سنة
16.15	148	35-31 سنة
11.80	103	40-36 سنة
08.82	77	45-41 سنة
02.29	20	49-46 سنة
02.66	18	أكثر من 50 سنة
100	873	المجموع

جدول (08): توزيع الأمهات العازبات وعدد الولادات حسب السن (%).

يبدو من خلال الجدول (08) أن نسبة الأمهات العازبات تبدأ في الارتفاع بداية من الفئة العمرية (25-21 سنة) وهو السن المناسب لزواج الفتاة، ونجد نسبة 23.60 % من الولادات

غير الشرعية كانت أمهات عازبات ينتمين للفئة العمرية (26-30 سنة)، ونجد 21.31 % من الولادات غير الشرعية كانت لأمهات عازبات تنتمي لفئة (30-34 سنة). وقد تكون قراءة هذه المعطيات أن بعض الفتيات وخوفا من معاناتها من العنوسة تسعى إلى إقامة علاقات مع الجنس الآخر بغرض ركوب قطار الزواج قبل فوات الأوان.

#### 4- الاستنتاج العام:

أظهرت مختلف الدراسات والتعدادات الرسمية الكثيرة المقدمة على مستوى هذا التحليل جملة من الأسباب التي عملت على توليد الظاهرة في الوطن العربي (بما فيها الجزائر)، ويمكننا بلورتها في أسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية كلها شكلت عائقا أمام زواج الفتى والفتاة، وعدم زواج الفتى وتأخيره لسن زواجه يؤدي لا محالة إلى تعنيس الفتاة.

#### 1-4. الأسباب الاجتماعية:

تلعب بعض العادات الاجتماعية دورا بارزا في تفشي ظاهرة العنوسة في المجتمعات العربية، ومن بين تلك العادات ألا تتزوج القبيلة من الحضري ولا الشريفة من غير الأشراف حفاظا على الأنساب، أو اشتراط زواج الأخت الكبرى قبل الصغرى. وهي من الأعراف التي عفا عنها الزمن وتتناهى مع ما جاء به الدين إلا إن هذا لم يمنع الشعوب العربية من أن تتشبث بها رغم ارتفاع نسبت التعليم الظاهري، حيث يتصرف الفرد العربي وفق ما تربى عليه وما تشربه من أسرته وليس بناء على ما تعلمه من مدرسته. وهذا المنطلق نحن نفتح لنا بابا آخر لذهنية الشعوب العربية التي أصبحت مرتعا للآفات وللظواهر الاجتماعية بما فيها تأخر سن الزواج بحيث أصبح الاهتمام بكيف وأين يتم الزواج على حساب مفهوم الزواج كرباط مقدس.

وكذلك قد يتولى الابن الأكبر تحمل مسؤولية العائلة بأكملها الأمر الذي يتطلب منه مالا ووقتا كبيرين ولهذا يتأخر سن زواجه لسنوات عديدة. كما أن المجتمع يرفض فكرة زواج الرجل بمن تكبره سنا. وقد يكون من أسباب تعنيس البنات حاجة الوالد لها من أجل خدمته. وظهر أيضا الزواج من الأجنيبيات الذي أصبح اتجاها يسود بين شباب العالم العربي، وقد غذته

وسائل الإعلام وما تشهده المجتمعات من فساد خلقي وسهولة تصريف الطاقة الجنسية خارج مؤسسة الزواج، ولعل غياب الوازع الأخلاقي ثم الديني الذي فشلت في تغذيته مؤسسات التنشئة الاجتماعية من بين أسباب الانحلال الخلقي الذي أصبح مدعاة للقلق عند جيل الشباب الذي لم يعد يعطي أهمية لهاته القيود وأصبح رباط الزواج هو رباط مادي مكلف، فالشاب يجد ضالته الجنسية في متنفس آخر تحظ عليه وسائل الإعلام الوطنية غير الموجهة أو العالمية المنافية لضوابطنا وعاداتنا ومستوى انفتاحنا.

#### 4-2. الأسباب الاقتصادية:

نستخلص أن المشكلات الاقتصادية أثرت سلبا على حياتهم الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بمسألة الزواج. ولعل من أبرز ذلك المغالاة في المهور وتكاليف الزواج لدرجة أصبحت مظهرا للتباهي والتفاخر. إضافة إلى مشكلة البطالة وأزمة السكن.

تعكس دراسة عادات وتقاليد الزواج عادات وتقاليد المجتمع إلى حد ما فعندما يتعرض المجتمع إلى تغيرات فان عادات الزواج وتقاليد هي الأخرى تتأثر بهذا التغير، فتحت تأثير التطور التكنولوجي والتغيرات الاجتماعية بدأت بعض العادات الاجتماعية في الانحلال والزوال لتظهر عادات وقيم اجتماعية جديدة فمسألة المهر في الجزائر تغيرت عما كانت عليه حسب تغير ذهنية الأفراد والظروف المعيشية، وسوء ظهور بعض العوامل، كالتباهي والتفاخر والأزمات التي يميزها المجتمع وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن المهر في الجزائر يعكس واقع اجتماعي واقتصادي للأسرة الجزائرية.

انطلاقا من التباهي والتفاخر بين الأسر، أصبح غلاء المهور ضرورة اجتماعية تحولت قيمة المهر الدينية الرمزية إلى قيمة مرتفعة تحمل في طياتها مجموعة من المظاهر الاجتماعية كالتباهي والتفاخر، ففي كثير من الأسر الجزائرية تزال ملتزمة بدفع مهور مرتفعة في الزواج وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى الاستدانة من الآخرين حرصا على ظهور بصفة التقدير والهيبة.

كما نلاحظ من خلال هذه العوامل أن الدفع في المهور أصبح سبب من الأسباب التي تؤخر تزويج الشباب الذي يعاني من غلاء المعيشة وغلاء جهاز العروس أمام نقص الدخل.

وعلى الرغم من تقارب المستوى المعيشي لأغلب الدول العربية، فإن أغلب حفلات الأعراس تقام بشكل يتفاوت مع الوضع الاقتصادي لعائلة العريس، لأن ظاهر الأمور تصبغ بحب الظهور والتفاخر التي تطبع أغلب العلاقات الاجتماعية. ومن جهة أخرى، يمثل هذا السلوك ميكانيزما دفاعيا يُعرف في علم النفس بـ"التكوين العكسي" الذي يستعمله الفرد لخفض التوتر بتبنيه لعكس ما هو كائن، أما حين يعتمد الكثير من أفراد المجتمع إستراتيجية كهذه فهنا يجب التساؤل عن مدى صحة الوضع.

#### 3-4 الأسباب الثقافية:

يشكل التعليم والطموح العلمي سببا آخر إلى جانب الأسباب السالفة الذكر بخصوص انتشار العنوسة في المجتمعات العربية. يضاف مؤثرات الثقافة الغربية بما فيها من قيم الحرية وعدم الالتزام واللامسؤولية في تضخيم الظاهرة، فالثقافة الغربية برغم أنها لا تشجع على الزواج باعتبار أن كل ما يمكن أن يكون داخل الزواج يعاش بأريحية خارجه، فإنها بهذا التصور لم تقدم غير المثال السيئ للمجتمعات العربية التي ترفض كليا هاته الثقافة وبالمقابل تراها مرادفا للحرية الشخصية والحضارة المدنية، كما أن الاستثمارات التي تقام خارج الزواج- أي استثمار يصرف فيه لشخص طاقه سواء كانت مادية أو معنوية لتحقيق أهداف ما- أصبحت منازعا للاستثمار الأساسي الذي يُفترض أن يُقام في العلاقة الزوجية.

#### 4-4. الأسباب النفسية:

يمكن أن ندمج فكرة المبالغة في مواصفات الشريك(ة)، ومعايشة تجارب زواج فاشلة ضمن العوامل النفسية التي تؤثر بالسلب على فكرة الزواج. كما أن تأخر سن الزواج يبين مدى عزوف الشباب على الدخول في ارتباطات مسؤولة تفسر على أنها عدم جاهزية نفسية تعزى إلى عدم اكتمالهم ونضجهم والذي جاء نتيجة البناء الاجتماعي الجديد. ففي السابق كان الذكر يدخل مجال العمل مبكرا حتى إذا وصل إلى البلوغ كان في كامل استوائه الذي يكلل طبيعيا بالزواج، بينما كانت الأنثى تنضج على المستوى النفسي بشكل أسرع فهي من الطفولة إلى البلوغ الذي يقرن في الغالب بالزواج والأمومة وبالتالي لا يسعها المجال للدخول في تجارب تفقدها معنى الزواج.

نشير كل هذه المعطيات إلى أن تأخر سن الزواج أصبح ظاهرة منتشرة في مجتمعاتنا العربية، وأصبحت بالفعل مشكلة تستدعي الدراسة لاستقصاء حجمها وأسبابها وآثارها وكذا البحث في سبل معالجتها.

## 5- آثار العنوسة:

بعد أن أظهرنا أن مشكلة تأخر سن الزواج لها مسبباتها الموضوعية والذاتية، سنعمل في هذا المقام على إبراز أهم الآثار السلبية التي تفرزها هذه الظاهرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والنفسي.

فمما لا شك فيه أن الإنسان اجتماعي بفطرته؛ فهو يحتاج لغيره وغيره محتاج إليه على اعتبار أن المجتمع نسق كلي يضم أنساق فرعية، وبما أن العنوسة تعد من المعضلات التي ظهرت في عصرنا هذا فهي تعكس كيف أن الأفراد يفكرون في أنفسهم ولا يهتمهم غيرهم، فلو تضافرت مجهودات المجتمع بهدف محاربة هذه الآفة لقلصت نسبة العنوسة. فارتفاعها يساهم في ظهور الفواحش، لذلك جاء عن البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الشباب بالزواج لغض البصر وإحصان الفرج، فعن عبد الله قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم شبابا لا نجد شيئا فقال لنا رسول الله (ص): "يا معشر الشباب من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع الباءة فعليه بالصوم فإنه له وجاء".

أضف إلى ذلك، فقد فرّق الإسلام بين الزواج والزنا وجعل له عقوبة الرجم والجلد ونظرا لكون الإنسان مزود بشهوة لا بد أن تصرف فان وجدت الموضع الحلال كان زواجا وإن لم تجد لجأ صاحبها لصرفها في الحرام ومن بين هذه الفواحش اللواط والسحاق والزنا والاستمنااء. ومن ثمة تعد العنوسة ظاهرة تهدد استقرار المجتمع وتماسكه، لن الآثار المترتبة عنه لا تمس المرأة فحسب بل الأسرة والمجتمع بصفة عامة.

كما قد يكون الاستغلال من الآثار الناجمة عن العنوسة فأحيانا يلجأ بعض الشباب إلى محاولة الارتباط بالفتاة العانس ويستغلها استغلالا يزيد من معاناتها والاستغلال الذي تواجهه الفتاة العانس يتنوع على أنواع من الاستغلال المالي إلى الاستغلال الاستمناعي أو الجنسي.

ومن جهة أخرى، يُجمع المختصون في علم النفس والاجتماع على أن آثار العنوسة لا ترتبط بالفتاة فحسب تتعداها للفتى والى الأسرة، فقد ينصاع الوالد لزوجه بالبحث عن عريس لابنته فيلجأ لعرض ابنته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإذا فشل يلجأ إلى أساليب لا شعورية تخفف عنه فيبلغ الآخرين بأن ابنته تقدم لها الكثير لكنه رفض أو رفضت هي؛ فتكبر في نفسه هذه الأكاذيب إلى أن يصل إلى درجة أنه يعتقد بأن ما يقوله صحيحا وحقيقيا. كما أنه بسبب انتشار العقائد الفاسدة الذي يعود إلى نقص الوازع الأخلاقي والديني لدى الكثيرات، فتلجأ للدجالين والكهنة.

إن مشكلة العنوسة لا تشمل الأبعاد الاجتماعية والنفسية فحسب بل أيضا لها أبعاد صحية جسمانية مثل مشاكل وتغيرات صحية، حيث أنه من المشاكل الصحية التي تواجهها المرأة جراء تقدمها في السن عدم التوازن خاصة بعد سن اليأس فتبدأ حالتها النفسية بالاضطراب ويمكن تلخيص هذه المشكلات الصحية على النحو الذي قدمه عبد المنعم عبد الله (بدون تاريخ):

- قلة نسبة الخصوبة بسبب التقدم في السن.

- الاضطرابات الهرمونية التي تحدث في سن الإنجاب وبذلك تزيد نسبة عقم المرأة كلما كبرت سنا.

- زيادة نسبة الولادة العسيرة في حالة زواجها المتأخر.

## 6- خلاصة:

إن ظاهرة العنوسة أو تأخر سن الزواج في المجتمعات العربية ينذر بوجود الكثير من المشاكل والأفات الاجتماعية التي تفرزها وتهدد استقرار النفسي للأفراد والأمن الاجتماعية وسلامة الأجيال. لأن عدم إشباع هذه الغزيرة الطبيعية في الإنسان قد يفتح له أبوابا أخرى لإشباعها خارج الأطر الشرعية والمتفق عليها اجتماعيا ، وهو ما يولد مجتمعات فاسدة بسبب انتشار الرذائل والمفاسد والانحلال الخلقي، إضافة إلى أن الزواج يحفظ العلاقات فهو يفتح مجال للتعارف بين العائلات لاختلاط الأنساب وتبادل المنافع مصداقا لقوله تعالى " وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا" (سورة الحجرات، الآية 13)، وهو الهدف الأسسى للزواج، إلا أن المجتمعات العربية قد كشفت عن عجزها في مجابهة التغيرات

الاجتماعية المتلاحقة التي عاشتها خلال العقود الأخيرة والتي واجهتها بنوع من الصلابة انعكس على الرباط الأول في هذا البناء الاجتماعي وهو الزواج.

ومن هذا الباب، فانه توجد سبل لمعالجة هذه المشكلة، يمكن اختصارها في عملية التنمية الاجتماعية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وقد يكون تعدد الزوجات حلا من الحلول المقترحة.

فقد أوضح موسى أبو حوسة (2001، ص63) أن نظام تعدد الزوجات في الإسلام قد شرع لمجموعتين من الأسباب، وهما:

- أسباب خاصة دعت إليها ظروف المجتمع الإسلامي في بدء ظهور الإسلام: حيث أن هذا النظام سمح لكثير من المسلمين أن يعولوا أرامل إخوانهم الذين استشهدوا دفاعا على العقيدة، كما سمح هذا النظام بتعزيز أواصر الوحدة بين القبائل المتفرقة فإذا تزوج رؤساء العشائر والقبائل الأخرى كان ذلك عاملا على اتحادهم وتوحيد كلمتهم. إضافة إلى أن هذا النظام قد تدرج بالمجتمع الإسلامي من حالة الفوضى الشاملة في الزواج إلى حالة من التنظيم؛ فالتشريع الحكيم لا ينتقل بالناس من الإباحة المطلقة إلى التحريم، وإنما يتدرج بهم في الخطوات حتى لا يتخذ صبغة التعسف والظلم.

- أسباب إنسانية عامة تنطبق على النفس البشرية في جميع العصور: راعى نظام تعدد الزوجات أن الطبيعة الإنسانية لا تظل على حالة واحدة، فقد تدب الكراهية بين الرجل وزوجته، وفي هذه الحالة بدلا من أن يطلقها ويتركها مع أولادها يستطيع أن يتزوج بأخرى. وفي بعض الحالات، قد لا تنجب الزوجة أولادا، فيستطيع الرجل أن يتزوج من زوجة أخرى إذا كان يحرص على أن تكون لد ذرية ترث ماله من بعده. كما أن نظام تعدد الزوجات قد نظم العلاقات بين الرجل والمرأة على أسس عادلة، بدلا من أن تُترك هذه العلاقات خارج نطاق الزواج.

وبالرغم من كل هذه الأسباب، فقد قيّد الإسلام تعدد الزوجات بشرط العدالة التامة بين الزوجات: "وان خفتم ألا تعدلوا فواحدة" (سورة النساء، الآية3). حيث اعتبر موسى أبو حوسة (2001) أن المآخذ الموجهة إلى نظام تعدد الزوجات هي قائمة في الواقع على فهم خاطئ لهذا النظام، فليس صحيح ما يزعمونه من أن نظام التعدد الإسلامي يؤدي حتما إلى الإضرار

بالزوجات وإهدار كرامتهن والإجحاف بحقوقهن؛ فالإسلام لا يجبر امرأة ما على قبول الزواج برجل متزوج، بل يدع لها ولأهلها في حالة خطبتها من رجل متزوج مطلق الحرية في قبول الزواج به أو رفضه. وقد أجاز للمرأة إذا أصابها ضرر واضح من جراء التعدد نفسه أو من جراء إهمال الزوج لحقوقها الزوجية أن ترفع أمرها إلى القضاء ليعمل على وقايتها من هذا الضرر. ومن هذا كله يتبين أن الإسلام قد أقام نظام التعدد على قواعد تصون كرامة الزوجات وتحفظ حقوقهن وتقيهن الضرر والضرار. وأن هذا النظام لا يكون شرا إلا حيث يعجز الرجل عن القيام بنفقات أسرته؛ فالإسلام ينهي عن التعدد بل ينهي عن الزواج نفسه في حالة عدم القدرة على القيام بهذه الأعباء.

#### قائمة المراجع:

- القرآن الكريم
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون الأسرة الجزائري (1994)، ديوان المطبوعات الجامعية.
- إبراهيم مبارك الجوير (1995) تأخر الشباب الجامعي في الزواج: المؤثرات والمعالجة، ط 1، الرياض، مكتبة العبيكان.
- البخاري كتاب النكاح، باب: من لم يستطع الباء، فتح الباري، مجلد 11، ص 11.
- الفيروز آبادي (بدون سنة) قاموس المحيط؟، طبعة جديدة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر.
- الخشاب مصطفى (1985) علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- أمال بن عيسى (2008) "ظاهرة العنوسة في المجتمع الجزائري"، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة البليدة بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة.
- أماني مسعود (2007) العنوسة أسبابها وتأثيراتها على شخصية المرأة دمشق نموذجا، دمشق للتأليف والنشر والترجمة.
- جامعة الدول العربية، وزارة الصحة والسكان، المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل، الديوان الوطني للإحصائيات، 1994.
- جلال السنناد (2007) "تأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الأول.

- حسن محمد صدّيق (2000) "ظاهرة العنوسة: الأسباب والدوافع"، مجلة التربية، العدد 503.
- عبد الحكيم أسابع (2006) العنوسة تهدد الأسرة العربية الأسباب الآثار الحلول، ط1، دار الهدى، الجزائر.
- صبيح إنصاف (2003) "العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج"، رسالة مقدمة لنيل درجة مساعد مجاز في الخدمة الاجتماعية، معهد الخدمة الاجتماعية، دمشق.
- عبد الخالق يوسف الختانة (1997) "تأخر سن الزواج عند الشباب الذكور"، مجلة الفكر العربية، العدد 87، معهد الإنماء العربية، بيروت.
- عبد المنعم عثمان عبد الله (2005) العنوسة رؤية إسلامية اجتماعية لحل مشكلة الفتاة العانس، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة.
- عبد المنعم عثمان عبد الله (2005) العنوسة أسبابها آثارها وعلاجها، ط1، دار الأفاق العربية.
- عبد الرب نواب الدين آل نواب (1987) تأخر سن الزواج أسبابه أخطاره وطرق علاجه على ضوء القرآن الكريم والسنة المطهرة، ط1، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض.
- مسعودة كسال (1986) مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ميشل دنكن (1981) معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد حسن، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر.
- منصور الرفاعي عبيد (2000) العنوسة رؤية إسلامية اجتماعية لحل مشكلة الفتاة العانس، ط1، دار الفكر، القاهرة.
- موسى محمود أبو حوسة (2001) دراسات في علم الاجتماع الأسري، منشورات عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.
- ناقولا جهاد دياب (2003) "العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب وانعكاساته" دراسة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، دمشق.
- ديان سينجرمان (2007) الضرورات الاقتصادية للزواج: الممارسات الناشئة وهوية الشباب في الشرق الأوسط، مبادرة شباب الشرق المتوسط، معهد بروكغفر وكلية دبي للإدارة الحكومية.
- هدى رشاد وماجد عثمان (2005) الزواج في الوطن العربي، موجز سياسات مكتب مراجع السكان، مصر.
- وافي علي عبد الواحد (1999) قصة الزواج والعزوبة في العالم، دار النهضة، مصر، القاهرة.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Attout, N & al(2001) **Education, Fécondité et Nuptialité**, CENEAP, Alger.
- CENEAP : « Population et développement en Algérie », Actes des journées d'études, Alger le 07 et 08, 1997.
- Direction de la Planification et Territoire, **Statistique Démographiques**, 2000.
- Ministère da la santé, de la population et de la reforme hospitalière, « **Population et développement en Algérie** »CIPD+10, Rapport Nation, Alger, Décembre, 2003.
- ONS, Collection Statistique, **Enquête Emploi auprès ménager**, No 126, Janvier (2006).
- ONS, **Quelque Statistique et indicateurs sociaux**, Avril, 2006.
- ONS, Démographie algérienne, **Donnée statistique**, No249, 1989.
- ONS, Démographie algérienne, **Donnée statistique**, No398, 2003.

#### مواقع الانترنت:

- أخبار الوطن، "العنوسة مشكلة تبحث عن حل". أنظر الرابط: <http://www.egyptiangreens.com>
- الشرق الأوسط، جريدة الدول العربية، "33 حالة طلاق يوميا في السعودية". أنظر الرابط: <http://www.awasat.com/deflut.asp>